



النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح".... خاصة بالأعضاء

السنة السابعة والعشرون يوليو (النصف الثاني) ١٩٩١

العدد الرابع عشر

بسم الله الرحمن الرحيم

رأينا

القدس مغتاح السلام

الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام يضم اشخاصا من الاراضي المحتلة يؤيدون مبدأ التعايش مع "اسرائيل" شريطة ان لا يضم الوفد اي ممثلين عن شرقي القدس او اي شخص مبعد من الاراضي المحتلة.

وعلى هذا الاساس تتعهد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بانهما يدركان بانه لا مجال للالتزام اي من الاطراف بما فيها "اسرائيل" بالجلوس مع احد لا تستطيع الجلوس معه!! وهذا يعني بوضوح وصراحة ان الكيان الصهيوني قد امتلك حق الفيتو فيما يتعلق بتشكيل الوفد الفلسطيني لمؤتمر السلام. وقد تضمنت ورقة التفاهم الامريكي - الاسرائيلي على خطوات السيناريو التضييقي الهادف الى فرض العصر الصهيوني على المنطقة. فالى جانب ضمان تطبيع العلاقات مع الدول العربية جميعها خاصة المجاورة والخليجية، فان الغاء الاستقلال الفلسطيني يشكل مقدمة لالغاء الكيانية الفلسطينية. النقيض التاريخي الذي يشكل القوة المعنوية والشرعية التاريخية لمنع امتداد الاخطبوط الصهيوني باذرع مصاصة الدماء والنفط لتطال كل ما يمكنها الوصول اليه من ارادات الامة ومواردها ومستقبل مصيرها. ومن هنا تأتي الدعوة الى تجاوز المنظمة وتشكيل وفد اردني فلسطيني مشترك تجري معه "اسرائيل" مباحثات حول اقامة حكم ذاتي في الاراضي المحتلة ٢٢

فجأة.. تنهال الرسائل وتتواصل الاتصالات مع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ورئيس لجنيتها التنفيذية الاخ ابو عمار. فاتصال في هولندا باسم الوق الاوروبية المشتركة واتصال مفراء فرنسا وبريطانيا ومراسيل واتصالات عربية ودولية صغرى وعظمى. وكلها تصب باتجاه طلب واحد وهو ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بابداء المرونة الكاملة حتى لا تعطل مسيرة ما يسمونه السلام في الشرق الاوسط والذي يعتبر الصهاينة ان احد شروطه الاساسية هو غياب منظمة التحرير الفلسطينية عن الوجود. ومضمون هذه الرسائل والاتصالات يوحي بان وراءها ما يسترو واحد هو الولايات المتحدة، وهو يؤكد عبر مراسيله المختلفة بشكل او بآخر ما قاله الوزير بيكر للوفد الفلسطيني الذي كلفته منظمة التحرير الفلسطينية بالالتقاء مع بيكر سواء في الولايات المتحدة او داخل الارض المحتلة والذي ضم الاخ فيصل الحسيني والاخت حنان عشاوي والاخ زكريا الاغا. لقد اخبرهم بيكر بصراحة ووضوح عن مدى التزام امريكا بخطة السلام الاسرائيلية التي تقوم اساسا على عدم اجبار الصهاينة على الحوار او الالتقاء على طاولة المفاوضات مع من لا يريدون اللقاء معه. لقد شملت اتفاقية التفاهم الامريكي - الاسرائيلي خطوطا واضحة ومحددة تقوم على اساس ان

اشكال ومهمات

التنظيم في الظروف المختلفة

العمل التنظيمي في اقاليم المهجر

وتتسم هذه الخصوصية بالمزايا الثلاثة التالية:

اولا: مشكلة الانتماء، فأخذ اهداف العمل التنظيمي الذي هو قلق للجالية بكل افرادها، هو تواصل الانتماء الفلسطيني ونقله من جيل الى جيل.

فكل اب في اقاليم المهجر لديه مشكلة كيف ينقل الانتماء الى ابنائه في ظروف حواجز المسافات والزمن واللغة، وهذه المشكلة بحد ذاتها تفرض نفسها كهدف من اهداف العمل التنظيمي.

من هنا فان المرحلة الاولى للعمل بين الشباب والاكثر اولوية هي الانتماء الفلسطيني، المحافظة عليه وبعثه، وشحنه بالعوامل التي تؤدي الى تقويته على قاعدة الحوافز ذاتها الموجودة لدى الشباب.

ان جذب جيل الشباب الى فلسطينيتهم له الاولوية على اية خطوة تنظيمية اخرى، من هنا لابد من ايجاد الاطر والصيغ التي تؤدي الى هذا الجذب او الى هذا الارتباط المادي، لان الارتباط المعنوي والحوافز المعنوية وحدها لا تكفي وتحتاج الى بلورتها واقعا.

ولعل صيغ العمل الشبيبي والجذب الاجتماعي هي صيغ تشكل البدايات الاولى لأي عمل تنظيمي، فبدون صيغ الاستقطاب هذه لا يمكن الانتقال دفعة واحدة الى الحالات التنظيمية المؤطرة.

لذلك يكتسب الاهمية الكبيرة التوجه لكل الفعاليات الشبيبية ولكل وسائل زيادة الاحتكاك والتماس بين الشباب والواقع الفلسطيني، وهو الامر الذي سيعود بالنتائج الايجابية على قضية فلسطين ووحدة شعبها وامتداداته.

يتسم العمل التنظيمي في اقاليم المهجر ببعض الخصائص التي تتميز بها تلك الاقاليم عن غيرها من اقاليم العمل التنظيمي الحركي.

ففي اقاليم المهجر تنتشر الجاليات الفلسطينية التي وردت الى تلك الاقاليم عبر حقبة ومراحل زمنية من تاريخ شعبنا بعضها يتصف بالقدم الى اربعة او خمسة اجيال والبعض الآخر يعود الى مرحلة الخمسينات حيث ما زال الجيل القادم من الوطن مباشرة حيا.

وهذا الجيل يجيد اللغة العربية ويرتبط حسيا بفلسطين عبر مشاهدتها الحية ويرتبط بظروف المنطقة عبر الانتماء المباشر لتلك الظروف.

اما الاجيال الاخرى سواء جيل الابناء لهذا الجيل القادم في مرحلة الخمسينات ام جيل الابناء الثالث او الرابع لاولئك الاجداد الذين هاجروا منذ الاستعمار التركي فهم يكادون يتحدثون بعض الكلمات باللغة العربية.

وبالعموم فان الفلسطينيين من كل الانواع والاصناف في اقاليم المهجر ينغمسون بأسلوب العمل الخاص بهم وهو الامر الاضافي الذي يجعل بعض الخصوصية لظروف الفلسطينيين في المهجر.

اما الصفة التي يتسم بها جميع هؤلاء فهي ذلك الحنين الكبير لفلسطين، وتلك المشاعر الجياشة التي يرتبطون بها عبر جذور الدم، وعبر الحس بالمسافة بينهم وبين الوطن، وفلسطين هي الحنين الى الحلم، وهي المعنى الذي يحاول ان يفرسه الآباء في الابناء.

اذن ان لاقاليم المهجر خصوصيتها للعمل التنظيمي

تاخذها بعين الاعتبار، علما ان تلك اللجان تدرك بدقة ما الذي يعنيه هذا المبدأ، وماذا يقتضي في الواقع من اجراءات وممارسات.

يجب ان يتناسب العمل مع مقتضيات الظروف الخاصة، لان العمل التنظيمي ليس مجرد رسم نظريات عمل في الفراغ او في المجرد، انها برامج للتطبيق تنطلق من الواقع بهدف تغييره وتطويره وعلى اساس ان تسير في هذا الواقع ذاته.

هذه الخصائص الاساسية الثلاثة لمثلنا التنظيمي في اقاليم المهجر، هي خصائص يجب ان ندرستها بعناية وان نوضع لها قواعد العمل والتعاطي.

ومما لا شك فيه، ان امكانيات العمل المعتادة لا تؤدي الغرض المطلوب في اقاليم المهجر وخاصة من زاوية اللغة، حيث ان ادبياتنا وموادنا الاعلامية ونظامنا... الخ كلها مكتوبة باللغة العربية، ولكي يصل الى جيل الابناء المنتشر في اقاليم مثل اقاليم امريكا اللاتينية، يجب ان تترجم وخاصة الى اللغة الاسبانية، وهذا برنامج كبير ويحتاج الى الكثير من الجهد، وهو امر يجب ان توجد له الحلول الممكنة.

وكل تلك التوجهات بقدر ما يجب ان تراعيها الاطر التنظيمية المسؤولة في اقاليم امريكا اللاتينية، يجب ان تراعيها الاطر المركزية ضمن امكانياتها وتوجيهاتها للعمل التنظيمي.

واخيرا فان من نافلة القول الحديث عن اهمية اقاليم المهجر وجاليات المهجر، فهي جزء من شعبنا وتجدد من وشائج الارتباط والانتماء بما يكفي لان يكون ممها وامتامها بأداء دورها في النضال الوطني.

ان من اولى واجباتنا العمل ضمن الاطر المناسبة بحيث يتواصل التركيز على تلك الاقاليم وبحيث تتاح الفرص للاعضاء الشباب فيها بالحصول على دورات للكوادر وزيارات للمركز تؤدي الى التماس المباشر والاطلاع على الحقائق والتفاصيل، والتعايش مع الواقع الحركي لاستيعابه واستيعاب تطلعاته واهدافه.

ان حربنا مع عدونا هي حرب على الانسان، ونحن نعمل من اجل الانسان، والانسان الفلسطيني بشكل خاص، وبهذا الانسان سوف نتجز مهماتنا ونواصل طريقنا وسوف نتنصر. ■

ثانيا: مشكلة ايجاد الاطر لافراد الجالية، تلك الاطر التي تحافظ على الارتباط والوحدة والفعالية، بحيث يكون للفلسطينيين وسائلهم من اجل العمل المشترك والبقاء في البوتقة المشتركة.

ولقد تشكلت تلقائيا الكثير من هذه الاطر مثل صيغة النوادي الفلسطينية، كما شقت طريقها صيغة اتحادات الجالية في المدن، والبلدان، والاتحاد في امريكا اللاتينية كلها، والمسألة الاساسية الآن بالنسبة لهذه الاتحادات هو ضرورة اعطائها المضامين وتجديدها في الواقع بحيث تمثل قوة في ارض الواقع.

وكذلك جعلها حاضنة لتوجهاتها الوطنية والحركية، ومن الفعاليات التي تكتسب اهمية فائقة هي ايجاد المدارس الخاصة في كل مدينة يتواجد فيها حجم فلسطيني كاف بحيث تتضمن برامج هذه المدارس المعتادة في بلدانها برامج خاصة لتعليم اللغة العربية والتاريخ العربي والقضية الفلسطينية، وهو الامر الذي يسعى اليه الآباء وبشكل بالنسبة لنا بؤرة اعداد حقيقي.

ان العمل في هذه المدارس عبر ايفاد بعض الموجهين الحركيين هو امر في غاية الاهمية.

ثالثا: مشكلة الصيغ للعمل التنظيمي، فمما لا شك فيه ان صيغ التناطير الواردة في الهيكلية المنصوص عليها في النظام الاساسي هي صيغ تحتاج الى الكثير من المرونة والسمات الخاصة في اسلوب تطبيقها في اقاليم المهجر، حيث ان هناك فارق كبير بين تطبيقها على جيل الشباب وبين تطبيقها على جيل الآباء بحكم طريقة حياتهم وظروف عملهم.

ومما من المفيد التوجه لايجاد تلك الاساليب المرنة في عمل واجتماعات وأداء المهام لهذا الجيل الذي يجب ان يشترك في فعاليات العمل لانه ما زال يمثل همزة الوصل بين الوطن والعمل الحركي وبين ابنائه في تلك الاقاليم.

يجب ان توضع الحلول لمسألة دورية الاجتماعات والانظام في الاطر عبر التسلسل الوارد في النظام، وتوزيع المهام وأدائها.

ويجب ان توضع الحلول للتكامل ما بين كل ذلك وبين العمل في الاطر الوطنية العامة، وهي مسألة على لجان العمل في تلك الاقاليم او على لجان الاقاليم ان

الانتفاضة وعوامل تدعيمها

نفس الوقت يجب تدعيم الخطاب النضالي للقيادة الموحدة للانتفاضة، والهيكل الأخرى لقياديه عبر التركيز على المواجهة مع العدو وعملائه ومخططاتهم.

٢ - ان استمرار الانتفاضة الفلسطينية يتطلب كذلك فتح افاق سياسية امام جماهير شعبنا لتخلق لديها الأمل والقناعة باستمرار نضالها وتحفزها على تقديم التضحيات التي لا يجب ان يغيب عن بالنا للحظة واحدة ان طاقات شعبنا في هذا المجال اثبتت لا محدوديتها اذ انه من الواضح ان حجم التضحيات والطاقات والامكانات النضالية التي وظفتها وقدمتها الاجيال المتعاقبة من جماهير شعبنا تضاهي وتوازي حجم الطاقات والتضحيات التي قدمتها عشرة على الأقل من الثورات التي حققت انتصاراتها، ولكن طبيعة العدو الذي نواجه وحجم التحالف الذي يشكل ويصنع هذا العدو هو الذي يتحكم حتى الان في حسم نضال شعبنا. ان ارتباط النضال الوطني الفلسطيني بالنضال القومي العربي مسألة لا يجب ان نتنازل او نتوه عنها رغم الانكسارات والتراجعات الرسمية العربية، ومن الخطا ان نربط قضية شعبنا وحقوقه ومستقبل منطقتنا بتصريح او موقف رئيس او امير عربي، هنا او هناك (زائل لا محالة).

٣ - ان الاستكانة لحالة الحصار المفروضة على منظمة التحرير الفلسطينية ممثله شعبنا ورمز نضاله تقتل الطاقات النضالية لدى جماهير شعبنا، فصحيح اننا لا نستطيع التصدي لعاصفة الصحراء الامريكية العربية، ولكننا نستطيع ضرب مصالحها وابقاع الأذى الحقيقي بأعداء شعبنا بحجم يتلائم ومستوى الجرائم الذي تمارسها عصابات السفاحين ضد شعبنا في الكويت، ويتلائم ومستوى الطعنات السياسية لحقوق شعبنا على ايدي زعماء دول حفر الباطن العربية. ان كل ذلك بالتأكيد سوف يضاعف من تفجر طاقات شعبنا النضالية ويصعد من عطائها.

٤ - النضال لاجل الالتفاف على حالة الحصار والاحباط التي يتعرض لها الكفاح المسلح الفلسطيني عبر تدمير وجودنا العسكري في لبنان وعبر حالة الحصار

يكتسب استمرار الانتفاضة الفلسطينية وتصاعد النضال الفلسطيني أهمية ما بعدها أهمية في ظل الجهود التآمرية لفرض الحلول الاستسلامية على شعبنا خاصة وانها الورقة الضاغطة الأولى في ايدي شعبنا وقيادته او انها الضمانة لافشال القيادات المفروضة والحلول المفروضة التي لا تحقق الحد الأدنى من الثوابت والحقوق الفلسطينية.

ان من اهم الحقائق التي لا يجب ان تغيب عن بالنا لحظة واحدة هي ان الجيل الحالي من شعبنا لا يجب ان يسحب شرعية استمرار النضال الفلسطيني من الاجيال القادمة، لاجل تحرير كل شبر من تراب وطننا المقدس، واذا ما نظرنا الى واقع قضيتنا ضمن هذا السياق التاريخي ندرك قيمة ومعنى الثورات المتتالية التي فجرها شعبنا في وجه الغزو الصهيوني، ومع ان جميعها لم يستطع ان يهزم المشروع الصهيوني ويقتلعه الا انه استطاع ان يمنع من ان ياخذ الشرعية في منطقتنا وحرمة ذلك من الشرعية الدولية الشاملة لوجوده، وفي نفس الوقت حافظ شعبنا عبر اجياله المتتالية على استمرار مسيرته النضالية الطويلة وانتقل مشعل النضال من جيل الى جيل رغم حجم الضغوطات الهائلة التي يتعرض لها شعبنا، ورغم امكاناته وطاقاته المحدودة، الا ان اودته واصراره على الاستمرار في النضال كان الضمان للحفاظ على حقوق شعبنا من الضياع والاندثار.

واذا ما تفحصنا الواقع المحيط بقضيتنا في ضوء ذلك نكتشف مقدار أهمية اصرار شعبنا في هذا الوقت بالذات على تصعيد الانتفاضة واثراء اشكال نضالها وتصعيدها وان ذلك يتطلب ايضا:

١ - ان لا تنغمس اطر الانتفاضة وميكلها وقياداتها وكوادرها وخطابها النضالي والسياسي في التحرك السياسي القائم وتضيع وتتخبط في تفاصيله ودهاليزه، وهذه المهمة ملقاة على عاتق كوادرها المناضلين والقيادة المسؤولة التي من المفترض ان تشكل مساحة عازلة بين نضاله واستمرارية الانتفاضة وبين الحركة السياسية وما يصاحبها من مناورات وتكتيكات مختلفة الاشكال، وفي

السياسي والعسكري والاقتصادي المفروضة على منظمة التحرير الفلسطينية ويتأتى ذلك من خلال تركيز وتجنيد الطاقات والجهود لمزيد من الاعمال المسلحة ضد العدو الصهيوني داخل الوطن المحتل لتبقى شعلة الكفاح الفلسطيني المسلح مرفوعة ولتستمر شرعية هذا الكفاح كونه الضمان الاساسي لنيل حقوقنا كاملة.

ان مراعاة هذه العناصر وتعزيزها هي الضمان لاستمرارية وتصاعد نضال شعبنا وان تركيز الخطاب السياسي الفلسطيني على الجوانب النضالية هو الكفيل بضمان وحدة شعبنا السياسية وهو الكفيل كذلك بمنع تمرير الحلول التصوفية والاستسلامية، ان طبيعة الظروف وحجم الضغوطات التي تتعرض لها جماهير شعبنا يجعلها تعيش حالة توتر عالية وهذه الحالة هي التي فجرت الطاقات والمخزونات النضالية لجماهيرنا ولكن حالة التفجير هذه تحتاج دوما الى وسائل واساليب صحيحة للتعاطي معها وتحتاج كذلك الى برامج واليات سياسية ملائمة.

ان اعداؤنا يدركون أهمية التأثير والدور الذي يلعبه استمرار الانتفاضة على العملية السياسية لذا فهم من ناحية يحركون حلفائهم لممارسة الضغوط على شعبنا وبطالونه وبوقاحة يوقف الانتفاضة او تعليقها ولو بشكل مؤقت، ومن ناحية اخرى يضاعفون من حملات القمع والعنف ضد جماهيرنا المنتفضة على أمل منهم انه بذلك تكتمل الحلقات لتحقيق الانتفاضة ولكن جماهيرنا وبوعبيها الجماعي والفطري تدرك ذلك وتعرف كيف توظف نضالها لرد عليه وما عنف وتصاعد الانتفاضة خلال الشهر الحالي الا مؤشر محسوس على صحة ذلك، والتحركات المكونية للسياسة الامريكية واجتماعات بيكر مع بعض الشخصيات الفلسطينية في القدس او في واشنطن لن توهم شعبنا وشبهه عن الاستمرار في نضاله لان شعبنا يدرك ان اي تراجع او توقف سوف تحفز الاعداء على الانقضاض على قضيتنا والاجهاز على حقوقنا وهو يعلم ويتعلم الدرس كل يوم. فما هذه الصولات والجولات والفرمانات الامريكية التي تفرض على منطقتنا وامتنا العربية الا نتاج حالة السكون والذهول التي تعيشها امتنا بعد حرب الخليج والضربة الموجعة التي وجهت لامتنا بتدمير العراق وضرب مقومات قوته.

ان شعبنا قد تعلم من نضاله الطويل والمرير ان حالة الاستسلام للانحسار والتراجع الذي تعيشه منطقتنا العربية لا يجب ولن تشي شعبنا عن تواصل واستمرار نضاله بل على العكس من ذلك تماما فبعد خيانة وهزيمة الانظمة العربية في حرب ١٩٤٨ انطلقت ثورة شعبنا المعاصرة وبعد هزيمة الانظمة العربية امام "اسرائيل" ١٩٦٧، تفجر الكفاح المسلح الفلسطيني واشتد ساعده وشكلت الثورة الفلسطينية بذلك رافعة للمنطقة العربية عموما وللانسان العربي واحداثت بذلك نقله نوعية في المنطقة اخرجت الانسان العربي من مناخ الهزيمة وفتحت افاقا جديدة امام شعوب المنطقة ونهضتها.

ولذا فان منظمة التحرير الفلسطينية تدرك طبيعة الظروف العربية المحيطة الان لا بل قد عملت وتعايشت مع وقائع عربية اشد مناحره منها وهي بالتأكيد قادرة هذه المرة كذلك على الخروج منها من خلال ابتكار الوسائل الجديدة لتحريك جماهير شعبنا الفلسطيني في كل مكان لاخذ دورهم مجددا وليشكلوا رافدا للانتفاضة الفلسطينية ورافعة نضالية لامتنا العربية، ان طبيعة التطورات العربية والدولية وتراكماتها تفرض على شعبنا تحركا شاملا حتى نستطيع ان نكون بمستوى مواجهة المؤامرة التصوفية لحقوقنا، ان المحافظة على استمرار الانتفاضة وتقوية لحميتها الداخلية اصبحت الرهان الذي يكاد يكون وحيدا امام شعبنا لتشكيل رافعة للنهوض لقضيتنا وامتنا العربية، ان المطلوب الان تجنيد كل الطاقات والجهود لتدعيم الانتفاضة ببنية صلبة من الوحدة الوطنية الفلسطينية بل الاجماع الفلسطيني والمطلوب كذلك وضوح في الموقف السياسي يعبر عن طموحات شعبنا وحقوقه ويكون قادر على تحقيق الاجماع الشعبي والجماعي من حوله حتى نستطيع ان نكسر طوق العزلة المفروض على شعبنا ونصمد في وجه الضغوط التي تستهدف فرض الاستسلام على منظمة التحرير الفلسطينية.

ان توفير هذه العوامل وتعزيزها كفيل بتفجير المزيد من طاقات شعبنا المنتفض داخل الوطن المحتل وتعزيز ذلك ضمن استمرار الانتفاضة الفلسطينية ضمن وتيرة ثابتة ودائمة حتى تحترم ارادة شعبنا وينال حقوقه في الحرية والاستقلال. ■

منظمة التحرير الفلسطينية تجسيد للكيانية الوطنية الفلسطينية

ما ان سكنت المدافع في الخليج عن صب حمم نيرانها على ابناء الشعب العربي في العراق الشقيق، والتي بذلت منظمة التحرير كل ما بوسعها على ان لا تفتح فوهات هذه البراكين، ولكن كل مساعيها قد اجهضت.

حتى خرج ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع المحتلين، من اكبر معسكر اعتقال شهدته اي من الحروب الكبرى في التاريخ، فطيلة اسابيع ستة وما يزيد، خضع خلالها نحو مليون ونصف مليون فلسطيني لحظر تجول شبه كامل، توقفت خلاله دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن دورانها، ادت الى تفاقم الخسائر المالية الجسيمة التي لحقت بالشعب الفلسطيني في كل مكان منذ اندلاع ازمة الخليج في الثاني من اب - اغسطس الماضي، وعلاوة على ذلك وقع ضرر سياسي معين، نتيجة لاساءه فهم وتشويه الموقف الفلسطيني من تطورات ازمة الخليج، مما حدا بكتلة قوية من الدول العربية، وللمره الاولى تعادي منظمة التحرير الفلسطينية كما انقطعت بعض الاتصالات مع عدد من دول اوربا الغربية على وجه الخصوص، مما اوقف التقدم السياسي الدؤوب الذي بلغته علاقات المنظمة بهذه الدول منذ الاعلان عن برنامج السلام

الفلسطيني في الربع الاخير من عام ١٩٨٨.

وتتخذ الحملة ضد جماهير الشعب الفلسطيني، الشكل القديم نفسه، المتجسد بالتشكيك بتمثيل المنظمة لشعبها وقضيتة الوطنية، وممارسة الضغوط لبلوره بديل عنها دون ان يتوقف الامر عند هذا الحد، بل تعداه الى محاولات بائسة، تهدف الى توحيد الشعب الفلسطيني وفصله عن (اطاره التنظيمي والتمثيلي الشرعي والوحيد) منظمة التحرير الفلسطينية.

فالخبرة الفلسطينية المتراكمة في هذا المجال، حرية بان تفشل مثل هذه المحاولات، التي تتميز عن غيرها بوجود كتلة عربية متماسكة وراءها، وتناغم مواقف هذه الكتلة مع مواقف الولايات المتحدة بشكل تام وغير مسبق.

ولاشك ان عنصر القوة الرئيسية في هذه الخبرة، في العوامل الذاتية الفلسطينية، المتجسده بالانتفاضة المتواصلة رغم الاحتلال، ولا ريب ان تجربة الاسابيع الستة التي ضرب بها نظام منع التجول على ابناء شعبنا بالاراضي الفلسطينية المحتلة، اكد استمرارية الانتفاضة وزاد من صلابتها وشد من عودها وزاده تجديرا.

وعلى ضوء هذه المعطيات، ولا شك تعترض مسيرة شعبنا في هذه المرحلة عدة مهام رئيسية ترسم ولا شك افان المرحلة القادمة من مسيرتنا، التي ستشهد اجتماعات مكثفة لاطرنا التنفيذية والتشريعية لتقييم الموقف وترسم البرامج المستقبلية على هذه، ومن هذه المهام .

تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، للجميع ويدون استثناء تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد لشعبنا في جميع اماكن تواجده، وقد اثبتت التجارب بان هذه الوحدة هي الصخرة الصلبة التي تكسرت عليها جميع المؤامرات السابقة واللاحقة والتي تسعى للنيل من شرعية ووحداية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعبنا، هدفها الاساسي ضرب وتصفية الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا، التي تشكل منظمة التحرير تجسيدها وعنوانها واطار نضالها.

وثقتنا بقدرة شعبنا على احباط تلك المؤامرات اللامتانة والمخططات الهادفة الى ترتيب كامب ديفيد فلسطين، ضمن العديد من صور لكامب ديفيد عربي في اكثر من مكان.

لاشك ان منظمة التحرير الفلسطينية المسلحة بالوحدة الوطنية وبيروامج ومقررات المجالس الوطنية، ستواصل نضالها على كافة الاصعدة، وستواصل هجومها وتحركها النضالي والسياسي والدبلوماسي والاعلامي، مستندة في ذلك على مبادرة المجلس الوطني المقرره عام ١٩٨٨ للمطالب بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين وبالشرق الاوسط.

تعزيز الانتفاضة المباركة وثباتها وصمودها، وتصعيدها، سيما وان جماهير الانتفاضة قد برهنت اكثر من مرة على حيويتها الفائقة وقدرتها اللامحدودة على قهر مخططات المعتدين، ولم تنجح عملية الاعتقال الجماعي

التي مثلها قرار منع التجول في الاراضي المحتلة. طوال ايام العدوان على العراق، كما لم تنجح في كسر ارادة المقاومة والتصدي والتحدي. وفي ظل حظر التجول، برزت المبادرات لانشاء لجان الدفاع المدني، وتنشيط لجان الاغاثة والتكافل الاسري كما برزت ايضا عمليات المقاومة النشطة والمتنوعة في الداخل وفي الجنوب اللبناني.

ولا شك ان هذا يتطلب اعادة بناء اللجان المنظمة للعمل الجماهيري داخل المدن والقرى والمخيمات، وبشكل يستقطب جميع الفعاليات والشخصيات المستقلة، كما يتطلب دعم الاطر الموحدة للعمل ضمن القطاعات المختلفة، كالصحة والزراعة، الطبابة وغيرها من القطاعات الاخرى.

ولا ريب ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي تعرضت ومازالت تتعرض لحصار مادي، تؤكد رغم مختلف اشكال الحصار المضروب نحوها ماديا واعلاميا، بان مبادئنا ليست معروضة للبيع، وان ذلك لن يزيد شعبنا الا تماسكا بامدافه والتفافه حول منظمته لانتزاع حقوقه الثابتة التي لا تقبل المساومة.

واما من يحاولون دخول المزاد في حل الصراع العربي الصهيوني بشطب منظمة التحرير، لا ندري اذا كانوا قد سألوا انفسهم اين سيصلون في النهاية؟

لكننا على ثقة تامة بان م.ت.ف. عصية على الشطب والطمس.. لانها تعبر عن الوجود الوطني والانساني للشعب الفلسطيني. ولانها قائدة مسيرة النضال الوطني الفلسطيني منذ اكثر من ربع قرن.. وهو نضال لم يتوقف من اجل الدفاع عن الكيانية الوطنية الفلسطينية وصيانتها في وجه كل محاولات ضربها او تجاوزها او العبث بها، والمساس بنظام قيمها الحضارية والثقافية والتراثية، التي شكلت، عبر التاريخ الهوية الوطنية الفلسطينية. ■

"عبد الناصر والثورة الفلسطينية" وجدت لتبقى .. ووجدت لتنتصر

- ٣ -

يا رئيس .. كنت دوما تذكر حيث تنفع الذكرى .. ونحن نتماثل للحالة، نتذكر ايام حصار طرابلس العربي للثورة، بعد حصار بيروت الاسرائيلي .. في ذلك الوقت، كان حرص رفاقك من رموز الناصرية في مجلس قيادة الثورة هو الاكثر، لحماية الثورة وقيادتها، وكان موقفا مختلفا عن اولئك الذين تعربشوا على اسمك كالطحالب .. فجاءنا البغدادي مخترقا الحصار، ولم ينقطع خالد محي الدين ورفاقه، عن متابعة ادق تفاصيل الموقف عبر الهاتف، الذي لم ينقطع ارساله في الاتجاهين.

ولحظة الخروج من الحصار، عرج قائد الثورة ياسر عرفات، عبر قناة السويس، الى بور سعيد، لرد الجميل والتحية .. وبورسعيد كما تعرف ونعرف، المدينة التي احبها، وقاد وقاتل مع شعبها في ملاحم مقاومة العدوان الثلاثي على مصر.

وكعادتها ام الوفاء .. ردت بورسعيد التحية بادلة الوفاء بالوفاء، ومنحته لقب المواطن الاول تقديرا لبطولاته في الدفاع عن عروبتها، وعن عروبة مصر ..

يا رئيس .. انهم يعاقبون الآن مصر لوفائها !!

- ٤ -

كنا سوية مع نجلك الاكبر خالد في الجزائر

- ١ -

يا رئيس .. نصغي اسماعنا، في هذه الايام من يوليو، لصدى صوتك وهو يهدر بافتخار وعظمة، عن نبل ظاهرة المقاومة الفلسطينية، وديمومتها .. ها نحن لازلنا نتسربل بامجاد روحك المحلقة فينا، كطائر الفينيق، نطوي واحد وعشرون ايلول من بعدك، وكما قرانا لم نزل، نضج بكل روح الحياة ومضائها، رافعي الرأس، كما اردت ان تكون، ونكون .. المقاومة - الثورة، حتى النصر.

- ٢ -

يا رئيس .. وذكراك العطرة تعبق في الزمان والمكان، نتذكر فيما نتذكر، من شوامخ .. رفاقك من جيل العمالقة الموحدين، ممن نفتقدهم هذه الايام، نفض بدموع المرارة لغيابهم، فستنهمر الاسماء كالشهب: نهرو، سوكارنو، تيتو، لومومبا، نكروما، خروتشوف، شوان لاي، جيفارا، هوشي منه.

فلتقر عينك يا رئيس .. جيلك لم يميت، مازال كاسترو، وعرفات، شامخان كالطور، يحاصران الحصار، ويلوحان براية القيم الانسانية النبيلة، في زمن "فك الاشتباك"، والوفاق مع العدو .. واللهات وراء كسرة خبز من مكدونالد!!

استحياء، باعتبارها " شريطا تلفزيونيا مشيرا" !!

اليوم الانتفاضة المباركة، تطوي عامها الرابع، تواجه الاعداء من الجهات الاربع، وهي اشد ما تكون صلابة ومضاء .. تنتقل من نصر، الى نصر، رافعة راية فلسطين .. راية منظمة التحرير الفلسطينية كقائدة للنضال الوطني الفلسطيني، وللشعب بكل اتجاهاته وفتاته وقواه ..

فالشعب هو المنظمة، والمنظمة هي الشعب، وهذا هو لسان حال الانتفاضة، وقيادتها الموحدة، ونشيدنا اليومي.

- ٧ -

يا رئيس .. كما اضاء نجم سليمان خاطر، وايمن الشامي، وغيرهم من فتيان مصرك العظيمة، سماء سيناء، وارضها المباركة، جاعنا الحسين والعباس، ليضيء سماء فلسطين والعروبة في ام المعمارك .. وايا تكن النتائج .. فالمعركة لم تنته بعد، وما نريد ان نقوله بمراره، ان الجيش الذي بنيت بدماء وعرق وامكانات شعب مصر، قد دفنوا امجاده، وامجاد شريكه في حرب تشرين، في حفر، "حفر الباطن".

يا رئيس .. لا عودة لهذه الامجاد، الا بعودة روح منظمة سيناء العربية، وجبهة تحرير الجولان، والمقاومة اللبنانية، كروافد تصب في مجرى تحرير فلسطين، ووحدة الامة، وانتصارها ..

.. يا رئيس .. تمر ٣٩ عاما على ذكرى ثورة ٢٣ يوليو المجيدة .. ولازلنا نهتف بنشيد الله اكبر .. ونرفعه راية للنصر ..

وانها لثورة حتى النصر.

وسمعنا معا، زغاريد روحك، لحظة اعلان الاستقلال، وقيام دولة فلسطين .. وهي تجلجل في ذات المكان الذي لطالما جمعت فيه شتات عروبتنا في "قصر الصنوبر" .. يومها .. وقفت الظاهرة بكل نبلها، ووفائها، لتحضن خالد "المطاردة" زورا وبهتانا !! .. ورغم ثقل احزانه وغرته القسرية عن مصر، فقد شاركنا دموع فرحتنا بجلال اللحظة التاريخية، وميلاد دولة فلسطين .. الحلم والواقع الاكيد الذي نعيشه.

- ٥ -

يا رئيس .. في ندوة مصغرة عقدها بعض قادة الاحزاب والشخصيات المصرية في فندق "سلوى" بتونس عام ١٩٨٤، اذكر فيما اذكر، ان النقاش قد تمحور بينهم، حول شخصية ياسر عرفات باعتباره، خليفة عبد الناصر، وامتدادا لزعامته التاريخية، وان الثورة الفلسطينية، هي حاملة الراية الناصرية، بلا منازع، ومعقد الامل، في زمن الردة والغدر!!

نم قريير العين يا رئيس .. فليس فينا الاشعري !!

- ٦ -

يا رئيس .. تنفجر الانتفاضة الشعبية كما الاسطورة، في كل انحاء فلسطين، لتكسر حصار صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، فيقف العالم مبهورا بهذا الفعل الثوري، متعاطفا بكل جوارحه مع جلال الصورة ونبلها .. طفل وحجر، في مواجهة جيش محتل ودبابة .. وحدهم عرب امريكا، وصهاينة زماننا، شحذوا سكاكين غدرهم، وشرعوا في حصار الظاهرة منذ اندلاع شرارتها الاولى .. ولم يفهم ان يهتفوا لها على

المقاطعة .. الم أين ؟

كثرت في الآونة الأخيرة الاحاديث عن المقاطعة العربية للكيان الصهيوني سواء لجهة انائها والغائها او تعليقها. وربط ذلك بموضوعة الاستيطان، على الرغم مما يكتنف هذا الربط من خلل قوامه عدم الاستقامة والتكافؤ، اذ ان المقاطعة في اطارها الحقيقي هي انعكاس لحالة الحرب الدائمة والقائمة منذ عقود بين الدول العربية والكيان الصهيوني (عدا مصر) بسبب اتفاقيات كامب ديفيد. وتهدف الى الحد من القدرات العدوانية التوسعية الصهيونية، وهي عمل يستمد شرعيته، كاجراء زجري تاديبي، من ميثاق الامم المتحدة.

ثم ان المقاطعة تستند الى ارتكاب العدو الصهيوني لسلسلة لا تعد ولا تحصى من الاعمال المنافية لهذا الميثاق، ويتجلى ذلك في المظاهر التالية:

* احتلال فلسطين (الارض) وطرد شعبها خارج ارض وطنه.

* ممارسة سياسة التمييز العنصري.

* ارتكاب العدوان تلو العدوان على الدول العربية المجاورة، واحتلال اراضيها بالقوة (سنة، الجولان، الجنوب اللبناني .. ناهيك عن احتلال فلسطين كل فلسطين) وكذلك العدوان الصهيوني ضد المفاعل النووي العراقي، وقصف طائرات العدو الصهيوني لحمام الشط في تونس، حيث مقر قيادة م.ت.ف.

وقد صدر عن الامم المتحدة سواء عبر الجمعية العامة او مجلس الامن او الهيئات والمؤسسات الدولية المتخصصة اكثر من قرار اذانة ضد هذه الاعمال الصهيونية، غير ان العدو الصهيوني لم يعر هذه القرارات ادنى اهتمام او انتباه، بل ضرب بها عرض الحائط.

فالمقاطعة اذن، عمل مشروع . غير انه محكوم بحالة الحرب والاحتلال لذا، فالحديث عنها يقتضي الحديث عن جذورها ومسبها ومحدداتها، وليس عن الاعراض الجانبية او تجلياتها او كيفية تحقيقها مهما كانت خطورتها، فالمقاطعة فعل اقتصادي يعبر عن حالة الحرب والاحتلال وليس عن تجلياتها ممثلة بعملية الاستيطان.

فمسألة وقف المقاطعة او تعليقها او انائها قد تستقيم، فقط بالحديث عن انتهاء الاحتلال اما ربط المقاطعة بالاستيطان فهو عملية تحايل وخداع وذو للرماد في العيون .. لان حالة الحرب هي التي صاغت عملية المقاطعة كاجراء وقائي (هدفه حماية الامن القومي العربي وسلامته من خطر تسلل الصهيونية الى الدول العربية). وكاجراء دفاعي (هدفه دفع سيطرة المال الصهيوني على الاقتصاد القومي العربي، بسبب سطوته وقوة امتداداته العالمية) ..

في مقابل ذلك فان واقعة الاحتلال حددت جوهر الكيان الصهيوني وصماته الاساسية الاستراتيجية، في ظواهر عدة لعل من ابرزها :

* ظاهرة الاستعمار الاستيطاني.

* ظاهرة التوسع الاقليمي.

* ظاهرة الوسيط الاستعماري لحركة الاحتكار والاستغلال وفرض التبعية العالمية.

* ظاهرة الاداة المباشرة لضرب حركة التحرر الوطني العربية، وحركات التحرر الوطنية في العالم.

ان الادراك العملي لهذه الظواهر الاربع فرادي او مجتمعة. وبكل ما يحيط بها من تداخلات وتفاعلات. يجعل من موضوعة المقاطعة، مرتبطة جذريا بمسألة انتهاء الاحتلال والالتزام بالشرعية الدولية والحق الدولي والاخلاق الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وبدون هذا كله، فانه لا أمل في السلم والاستقرار في المنطقة، لا سيما وان المقاطعة في مبنها ومعناها الاقتصادي هي تجسيد للشرعية الدولية والالتزام بميثاق الامم المتحدة واحكام وقواعد القانون الدولي.

ومع ذلك فان تجاوز مسألة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني او خرقها وانتهاكها، او محاولة الربط بين المقاطعة ومسائل اخرى جانبية، على الرغم من اهميتها وخطورتها وشروطها، وبخاصة ظاهرة الاستيطان، اضافة الى حملة الافتراءات التي يشنها بعض الجهات الدولية وبخاصة الاميركية والعربية عموما، لسوف تتواصل وتستمر بسبب انها ترى في الكيان الصهيوني حليفا استراتيجيا ومجمع قوة وأداة من ادوات تنفيذ سياستها الاستعمارية في المنطقة العربية، وبالتالي فان هذه الجهات تحرص على دعم هذا الكيان بشتى السبل، كالتمديد بالمقاطعة العربية وتشويه صورتها وسمعتها والتهديد باللجوء الى القوة واستخدامها فعلا. وامام فشل مثل هذه الحملات الظالمة فان القوى المساندة والداعمة للكيان الصهيوني لجأت الى اسلوب جديد، اكثر دهاء ومكرًا، وهو الربط بين المقاطعة والاستيطان، على الرغم من ان الربط الموضوعي والعملي والمنطقي هو بين المقاطعة والاحتلال.

وغني عن البيان ..

* ان المقاطعة لا شأن لها بالعلاقات التجارية العادية، وانما تتجه نحو النشاطات الكفيلة بدعم الامكانيات الاقتصادية للكيان الصهيوني، وكذلك الامكانيات العسكرية والاستراتيجية الصهيونية مثل: نقل التكنولوجيا او انشاء المعامل والمصانع او المساهمة في رأس مال الشركات .. الخ.

* تستند المقاطعة الى حق الدفاع الشرعي عن الذات، وهي ليست اختراعا عربيا، بل هي امر يستند الى الشرعية الدولية وميثاق الامم المتحدة.

* لا تستدعي المقاطعة اي خرق للقانون الدولي الذي لا يمنع هذا الاجراء الاقتصادي، بل يعتمد باعتباره شكلا من اشكال الدفاع عن النفس في اوقات الحرب وسعيا عمليا لزرع وردع المعتدي.

* المقاطعة بعيدة كل البعد عن اي تمييز عنصري او ديني . والنشاطات والاعمال الاقتصادية هي وحدها المعتمدة بدون اي حساب للانتماء العرقي او الديني لاصحاب تلك الاعمال والنشاطات الاقتصادية.

هكذا يتضح ان اجراءات وتدابير المقاطعة التي تتخذها الدول العربية ضد الكيان الصهيوني مشروعة وعادلة ومنطقية وسليمة، على عكس ما تقوم به بعض الدول الاخرى من تدابير المقاطعة والحصار الاقتصاديين، مثال ذلك التدابير التي لجأت اليها الولايات المتحدة، بطريقة تعسفية وظالمة وبدون اي مبرر قانوني او اخلاقي .. وثمة اكثر من مثال قديم وحديث عن ذلك . تدابير الحصار التي اتخذتها واشنطن ضد فيتنام .. وكوبا .. او تلك التي فرضتها لندن على الأرجنتين ابان حرب المالوين .. واليوم حملة الحصار والمقاطعة التي تصل الى مستوى الجرم نظرا لوحشتها ولا انسانيته وعدم شرعيتها على الرغم من تمريرها عبر مجلس الامن الدولي. هذه الحملة التي تمارسها واشنطن والعديد من الدول التي تدور في فلكها ضد العراق الشقيق .

ولا اجد اما انهي به هذا المثال خيرا مما قاله احد رجال القانون الدولي، ان حرمان صاحب الحق من اللجوء الى وسائل الدفاع عن نفسه يعني تشجيع المعتدي والقوة الغاشمة. ■

بديهيّات المواجهة

لا يصدق القول ان القضية الفلسطينية تمر في لحظة مصيرية كما يصدق في مثل هذه الايام ، فلقد قدمت الدول العربية المعنية التراجع تلو التراجع ، وظل العرب الاميركي يمارس الضغوط ، ويذل كل العقبات من اجل تهئية المناخ المريح للكيان الصهيوني ، واقتطاع وقضم الحقوق الفلسطينية ، بما فيها حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه .

وفي ظل موازين القوى التي اختلت في المنطقة بعد حرب الخليج لصالح الكيان الصهيوني ، ظلت الولايات المتحدة تنسج المؤامرات ، وتحيك الدسائس ، لتفتح الباب امام مؤتمر السلام المزعوم !! وجندت بالطبع لهذا الغرض كل حلفائها ، الذين مارسوا بدورهم الضغوط الشديدة على العرب وعلى منظمة التحرير ومازالوا يمارسون .

تواجه الآن منظمة التحرير الفلسطينية حملة سياسية شرسة من قبل الولايات المتحدة ودول التحالف وقوى اخرى تشبه الحملة العسكرية التي جندتها الولايات المتحدة لتدمير العراق .

لقد وضعت الحرب اوزارها في العراق ، او هكذا بدت الامور ، ولكن حربا من نوع جديدة شنت على منظمة التحرير الفلسطينية . لقد فتحت جبهة جديدة ضد الشعب الفلسطيني من اجل تمرير تصفية القضية الفلسطينية وتحقيق الاعتراف العربي بوجود (اسرائيل) وتطبيع العلاقات معها .

ان الولايات المتحدة قد ملحت الملاك الاسرائيلي ليفوز بالنقاط او بالضربة القاضية على خصمه العربي والفلسطيني حتى قبل ان تبدأ الجولة .

السيناريو الاميركي جاهز . لذلك يسعى هذا السيناريو الى تحقيق مصالحه اسرائيلية عربية قبل

الحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني .

ان اميركا تسعى لتحقيق التطبيع ما بين العرب (واسرائيل) . لذلك فان المطيح الاميركي خرج بالاقتراح الاول الذي يقول بضرورة انهاء المقاطعة الاقتصادية (لاسرائيل) مقابل وقف بناء المستوطنات .

وسرعان ما تحول هذا الى توصية للدول الصناعية السبع التي ضمنته بيانها الختامي ، وانتقل بعد ذلك كاقتراح من رئيس دولة عربية .. اي ان فك العزلة الاقتصادية عن الكيان الصهيوني سيكون هدفا من اهداف الولايات المتحدة حتى قبل ان تبدأ المفاوضات .

وماذا سيكون في الجعبة غير ذلك ؟

ستحاول الولايات المتحدة الحصول على عدد من المكاسب للكيان الصهيوني مثل استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم السماح ببحث موضوع القدس في المفاوضات ، والاستمرار في بناء المستوطنات ، وعدم اعطاء ضمانات حول الشكل النهائي للحل .

في هذا الجو يتم التهيئة لانعقاد مؤتمر السلام المزعوم !!

لقد رتبوا كل شيء في غياب الشعب الفلسطيني . رتبوا كل المسائل ، انهالت الثوابت العربية ، واسفر عن وجهه الخطاب القومي الزائف ، ووافق الجميع على مفاوضات مع الكيان الصهيوني بدون شروط مسبقة . واعلن شامير ان كل الامور سويت ، ومازال هناك موضوع واحد يتعلق بممثلي الشعب الفلسطيني ..

ويعلن اكثر من مسؤول اسرائيلي ان (اسرائيل) والولايات المتحدة متفقتان على هذا الامر ، فلن يكون هناك علاقة لمنظمة التحرير بتسمية الوفد ، والوفد يجب ان يكون من فلسطينيين يعيشون في الضفة والقطاع ، ولن تسمح (اسرائيل) بان يكون هناك تمثيل لمدينة

القدس او للخارج .

اية مغارقة هذه ، واي تناقض هذا ؟

كيف يفرض على الشعب الفلسطيني وفد تعيين اميركا واسرائيل من فلسطينيين ليس لهم علاقة بمنظمة التحرير ؟ كيف يقوم حماة (الشرعية الدولية !!) بتجزئة الشعب الفلسطيني بين داخل وخارج ؟!

كيف يتآمرون على القدس ؟

كيف ينكر اصحاب مبدأ (الشرعية الدولية) على الشعب الفلسطيني اختيار ممثليه ؟!

ان هذا كله يحدث وسط حالة عربية سياسية متدهورة ، في زمن تراجعات وانهيارات سياسية بدأت مع انهيار (الكتلة الشرقية) سابقا ، وتواصلت مع تراجع دور الاتحاد السوفياتي ووزنه في الساحة الدولية بسبب ظروفه الداخلية ، وظلت تنحدر وخاصة بعد نتائج حرب الخليج وازدياد شراسة الامبريالية الاميركية وعدوانيتها .

بعد ذلك ، وفي ظل كل هذه المعطيات ، يطرح السؤال من جديد : ما العمل ؟

ما العمل لحماية القضية الفلسطينية من التصفية ؟
ما العمل لحماية حقوق الشعب الفلسطيني ، وافشال كل المحاولات الرامية الى القفز عن هذه الحقوق ؟

ما العمل لمنع كارثة جديدة اشد هولاً من كارثة عام ١٩٤٨ واكثر مذلّة من اتفاقيات الهدنة ومحادثات رودس !!

ما العمل للمحافظة على الثورة وعلى الانتفاضة ، وعلى استمرار خط الكفاح المسلح والنضال الشعبي ، والثورة الجماهيرية ؟

تبدو الصورة الآن وكأن مرحلة من تاريخ الامة ومن تاريخ المنطقة توشك على الغروب ، وتنطوي معها صفحات من غدر ذوي القربى ، ومناورات الحكام ، والتآمر المكشوف والمفضوح على الشعب الفلسطيني .

وفي الوقت ذاته ، فان مرحلة جديدة لابد ان تبرز وتعيد الاعتبار الى شرف وكرامة هذه الامة .

ولقد كانت الشعوب العربية تمتلك من الاصالّة ما يجعلها تتجاوز كل المحن ، وان الشعب الفلسطيني يقف في طليعة هذه الشعوب العربية حيث شاءت ظروف محتنة ان يقف في الخندق المتقدم للدفاع عن طهر وكرامة وعفة العروبة ، يقف الشعب الفلسطيني في (ممر

الماراثون) يدافع وحيدا لكيلا يمر الاعداء .. ولن يمروا . من هنا ، فان من بديهيات المواجهة في هذه المرحلة هي التمسك بالثوابت الوطنية وعدم تقديم اي تنازل . التمسك بالثوابت الوطنية كما اقرتها المجالس الوطنية الفلسطينية في دوراتها المتعاقبة .

ومن بديهيات المواجهة ايضا رص الصفوف ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، واستيعاب كل القوى التي ظلت تقف مترددة ، وفتح حوار معها ، وضمها الى المسيرة سواء اكانت هذه القوى داخل الارض المحتلة ام خارجها .

ومن بديهيات المواجهة ايضا التمسك اكثر فاكثر بالجهود الشعبي والجماهيري العربي ، ووضع الاحزاب والقوى والمنظمات السياسية والشعبية والنقابية العربية امام مسؤولياتها القومية والتاريخية ، وان الثورة الفلسطينية لقادرة ان تنظم مع هذه الاحزاب والقوى والمنظمات جبهة عربية وواسعة للتصدي ، وان تصنع معها سدا في مواجهة كل الاحتمالات .

ومن بديهيات المواجهة انعاش الثقافة الوطنية السياسية في اوساط الجماهير الفلسطينية والعربية ، وتحديد موقف واضح من خطوات التصفية التي يجري الاعداد لها .

ان نشر وتعميم الثقافة الوطنية المبنية على اساس المبادئ والمنطلقات والثوابت يشكل احد ابرز ادوات الصراع في عملية مواجهة العدو الصهيوني الامبريالي ، واحد الضمانات الوطنية لمحاصرة ثقافة التطبيع والمساومة والتخاذل .

ان السؤال الكبير المطروح : ما العمل ، يتطلب منا ان نفتح اوسع حوار ممكن في اوساط الشعب الفلسطيني ليقول الشعب كلمته وليحدد خياراته الوطنية ، ونهجه الثوري .

وفي هذا الاطار يأتي انعقاد الاطر القيادية للشعب الفلسطيني : لجنة مركزية لحركة فتح ، مجلس ثوري لحركة فتح ، لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير ، قيادة فلسطينية ، مجلس مركزي ، ثم المجلس الوطني الفلسطيني ، يأتي ذلك في اطار حق الشعب الفلسطيني في قراره الوطني المستقل ، وحقه في تعميق الديمقراطية في صفوفه ، وحقه في مواجهة كل الظروف بقلب واحد ، وبإرادة واحدة . ■

القمة الأميركية السوفياتية وزيارة بيكر الى المغرب العربي

في السيناريو الأمريكي الاسرائيلي اتفاق على ان تبدو "اسرائيل" بمظهر المتصلب، لذلك قيل ايضا ان الولايات المتحدة قررت موعد المؤتمر قبل ان تتلقى اجابة الكيان الصهيوني على موافقته على حضور المؤتمر.

والكيان الصهيوني يصر على ان تحدد اسماء الوفد الفلسطيني الذي يشارك في المؤتمر ضمن وفد اردني معطية نفسها حق الفيتو على اي عضو من اعضاء الوفد تشبث علاقته بمنظمة التحرير الفلسطينية. كما انها تشترط ان يقوم رئيس الوفد الاردني بطرح القضية الفلسطينية والتحدث باسم الفلسطينيين. كما ان الكيان الصهيوني يرفض تمثيل مدينة القدس.

هكذا اذن، اعلن عن موعد المؤتمر الذي سيحقق (السلام المزعوم!!) في غياب الطرف الاساسي الذي يمثل جوهر الصراع ولبه في الشرق الاوسط، اي في غياب القضية الفلسطينية وممثلها الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

ويتعين على الولايات المتحدة ان تجد مخرجاً للتمثيل الفلسطيني ليتسنى لها الزعم بان كل الاطراف قد شاركت. خاصة وان الاشارات التي اطلقها موش اريئيل، وزير خارجية الكيان الصهيوني، قد اكدت ان مسألة موافقة "اسرائيل" على المشاركة اصبحت في حكم المقرر.

طغت قضية الشرق الاوسط على محادثات القمة الاميركية السوفياتية، تلك القمة التي كانت مكرسة بالاساس للتوقيع على معاهدة (ستارت) للحد من الاسلحة النووية الاستراتيجية، والتي قيل عنها انها (لا تشكل النقطة النهائية وانما مرحلة انتقالية على طريق فتح السلاح). ووصف هذا الحدث في السياسة الدولية انه (بداية حقبة جديدة في العلاقات الثنائية بين الدولتين). وعلى الرغم من اهمية هذا الحدث (نزع الاسلحة الاستراتيجية) فان قضية الشرق الاوسط بمفهومها العام (الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية) قد طغت بالفعل على المحادثات كما سبق ان تنبأت اجهزة الاعلام الدولية، اذ اعلن الرئيس الأمريكي (بوش) في مؤتمر صحفي عقده مع نظيره السوفياتي ميخائيل غورباتشوف (ان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي اتفقا على توجيه دعوة لعقد مؤتمر سلام عن الشرق الاوسط في شهر اكتوبر القادم).

وهكذا وضعت الولايات المتحدة الاميركية الاطراف المشاركة والعالم امام الامر الواقع دون ان تذلل العقبات الحقيقية المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني ودون ان تحدد مفهوم الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، ودون ان تعطي اية ضمانات حول انسحاب "اسرائيل" من الاراضي المحتلة، ودون ان تعد بالشكل النهائي للتسوية في مراحلها الاخيرة.

لذلك فان الجهد التصفوي الذي ستقوم به الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية سيزداد من الان فصاعد، سيزداد حدة وضراوة.

امام الولايات المتحدة اكثر من سيناريو لتجاوز الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني..

فأولا: يمكن ان تعقد صفقة مع اطراف عربية لحضور شخصيات مزيفة "اي بصادق" لتمثيل الشعب الفلسطيني على الرغم من ارادته، وهذا الخيار ليس سهلا، فقد عجزت "اسرائيل" على مدى ربع قرن من الزمان عن ايجاد بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية وما زالت تجربة (روابط القرى) ماثلة في الاذنان!!

ثانيا: يمكن للولايات المتحدة ان تعقد صفقة مع نظام عربي لكي يقوم بنفسه بالتحدث عن القضية الفلسطينية انطلاقا من موقف هذا النظام الذي يرفع لواء الخطاب القومي ووحدة بلاد الشام، وهو ما بدأت تتحدث به بعض اجهزة الاعلام الاجنبية، وعلى الأرجح فان هذه الانباء غير صحيحة، ومع ذلك فان هذا الخيار ليس سهلا، لان معركة القرار الوطني الفلسطيني المستقل اكدت بما لا يدع مجالا للشك، بان لا احد يستطيع ان يدعي احتواء القضية الفلسطينية واعتبارها ورقة من اوراقه، لانها قضية شعبها وقضية الجماهير العربية ولها ممثلها الشرعي والوحيد.

ثالثا: وقد تلجأ الولايات المتحدة الى الدعوة لانعقاد المؤتمر دون حضور طرف فلسطيني، محاولة افناع الاطراف العربية المشاركة بان موضوع التمثيل الفلسطيني سيحل في وقت لاحق.

وهذا الخيار محفوف بالمخاطر، لانه سيظهر المؤتمر وكأنه عقد خصيصا لجر العرب الى الاعتراف "باسرائيل"، ولتطبيع العلاقات معها، وحل الصراع العربي الاسرائيلي دون تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

وهو ما سيسبب حرجا للاطراف المشاركة، وهو ما سيسبب لها مشاكل جمة مع شعوبها.

ماذا يخفى الامريكان للشعب الفلسطيني؟
الانباء تقول ان جيمس بيكر سيبدأ جولة جديدة سيكون هدفها الاساسي هذه المرة الضغط لحل مسألة

التمثيل الفلسطيني على الطريقة الاميركية بالطبع. اما موضوع موافقة "اسرائيل" فسيكون مرهونا بتقديم المزيد من التنازلات والهدايا لها، من ذلك ان وزير خارجية الاتحاد السوفياتي (بسمرتنيخ) سيزور "اسرائيل" قريبا وهو يحمل في جعبته وثائق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين بلاده و"اسرائيل".

وهذه هي الهدية التي ستقدم للاسرائيليين اضافة الى هدايا اخرى ثمينة، منها فك العزلة الاقتصادية عنها، والغاء قرار الامم المتحدة الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية والقفز عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف من خلال شطب منظمة التحرير الفلسطينية ومنعها من تمثيل شعبها وقضيتها.

وفي هذا السياق فان مهمة بيكر تبدو وكأنها ستكون بمثابة ممارسة على اشكال الضغط على الدول العربية لتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية، وفرض القرار الامريكي الصهيوني، وشل ارادتها.

وقد اعلن عن زيارة بيكر، وتقرر ان تشمل زيارته ثلاث دول عربية في المغرب العربي بالاضافة الى "اسرائيل" والاردن.

وهذه الدول الثلاث هي تونس، الجزائر، المغرب.

ولعل بيكر يحلم بانه من خلال هذه الزيارة سيستطيع لوي ذراع منظمة التحرير الفلسطينية.

وسوف يكون واما، لان منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر ان دول المغرب العربي كانت ومازالت وستظل سندا حقيقيا للشعب الفلسطيني، والدول الثلاث التي سيزورها بيكر ملتزمة كل الالتزام بما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية، وملتزمة بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

ومنذ ايام زار الاخ ابو عمار الرئيس زين العابدين بن علي، وزار المغرب والتقى بالملك الحسن الثاني، وقد اكدت منظمة التحرير الفلسطينية ان مشاركة وتواجد دول المغرب العربي في جهود التسوية يسهم في دعم وحماية القضية الفلسطينية ويحافظ على حقوق الشعب الفلسطيني. ■

قرار الجمعية العامة الخاص بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط

"ان الجمعية العامة،

اذ تشير الى قرارها ١٢٠/٣٦ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١، الذي قررت فيه عقد مؤتمر دولي معني بقضية فلسطين تحت رعاية الامم المتحدة على اساس قرارها د-٣٧/٢ المؤرخ في ٢٩ تموز / يوليو ١٩٨٠.

واذ تشير ايضا الى قرارها ٨٦/٣٧ جيم المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ الذي كان مما ورد به انها اعادت تأكيد مسؤولية الامم المتحدة في السعي الى تحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط عن طريق ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين.

وقد نظرت في تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين المعقود في جينيف في الفترة من ٢٩ آب / اغسطس الى ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣.

واقترعا منها بان المؤتمر، باعتباره بدون تصويت اعلان جينيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل لاعمال الحقوق الفلسطينية، قد قدم اسهاما ايجابيا هاما في التوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط عن طريق ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين التي هي جوهر النزاع العربي- الاسرائيلي.

واقترعا منها باهمية عامل الزمن في ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين.

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين.

٢ - تؤيد اعلان جنيف بشأن فلسطين، الذي اعتمد بدون تصويت في ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣.

٣ - ترحب بالنداء الى عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط وفقا للمبادئ التوجيهية التالية، وتؤيد هذا النداء:

أ - نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها الحق في العودة والحق في تقرير المصير والحق في انشاء دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين.

ب - حق منظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني، في الاشتراك على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في جميع الجهود والمبادرات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الاوسط.

ج - ضرورة انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي

العربية، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة، وبالتالي ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

د - ضرورة معارضة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، بما فيها القدس، واي وضع من اوضاع الامر الواقع اوجدته اسرائيل مما يتنافى مع القانون والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة وخاصة اقامة المستعمرات لكون هذه السياسات والممارسات تشكل عقبات رئيسية في طريق تحقيق السلم في الشرق الاوسط.

هـ - ضرورة التأكيد من جديد بان جميع الاجراءات والتدابير التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل، سلطة الاحتلال، والتي غيرت او قصد بها ان تغير طابع مدينة القدس الشريف ومركزها، بما في ذلك مصادرة الاراضي والممتلكات الواقعة فيها، وبصورة خاصة ما يسمى "القانون الاساسي" بشأن القدس وكذلك اعلان القدس عاصمة لاسرائيل هي اجراءات وتدابير لاغية وباطلة.

و - حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدوده امنة معترف بها دوليا مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب، وهو ما لن يأتي الا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف المبينة في الفقرة الفرعية (١) اعلاه وبنيلا لها كشرطا لا غنى عنه.

٤ - تدعو جميع اطراف النزاع العربي - الاسرائيلي، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، وسائر الدول المعنية، الى الاشتراك في مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط على قدم المساواة وبالتساوي في الحقوق.

٥ - ترحب من الامين العام ان يقوم على وجه السرعة، بالتشاور مع مجلس الامن باتخاذ اجراءات تحضيرية لعقد المؤتمر.

٦ - تدعو مجلس الامن الى تسهيل تنظيم المؤتمر.

٧ - ترحب ايضا من الامين العام ان يقدم تقريرا عن جهوده في موعد لا يتجاوز ١٥ آذار / مارس ١٩٨٤.

٨ - تقرر ان تقوم، في دورتها التاسعة والثلاثين، بالنظر في تقرير الامين العام عن المؤتمر.

(قرار ٥٨/٣٨ جيم)
(١٩٨٣/١٢/١٣)

الولايات المتحدة تحاول تبرئة الصهيونية المجرمة

حول محاولات الغاء قرار الامم المتحدة رقم ٢٣٧٩

القانوني - الدولي للحركة الصهيونية، معتبرا اياما، استنادا الى الحقائق والقوانين العنيدة في اطروحاتها الايديولوجية وممارساتها التطبيقية - شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري..

وان كانت هذه العجالة المكشفة، لا تستطيع شمول هذا الموضوع الكبير، الا ان الحقائق تؤكد بان العنصرية ضاربة الجذور في الايديولوجية والممارسة الصهيونية، وهي تشكل جزءا بنويا من النسق النظري، ملازمة لها وتأخذ تجليات تطبيقية اجرامية، وفق عديد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وفي المقدمة منها المعاهدة الدولية لانهاء كافة اشكال التمييز العنصري والمعاهدة الدولية بشأن القضاء على جريمة الابرتايد والمعاقبة عليها..

ولقد جاء القرار ٢٣٧٩ ليؤكد حقيقة تاريخية واضحة وصريحة بعد عشرات السنين، وليكشف الطبيعة العنصرية البغيضة للايديولوجيا والسياسة الرسمية في الكيان الاستيطاني الاجلاي - الاحلاي الصهيوني، وليعيد شيء من التوازن في معادلة التنكر والاحفاف التاريخي لحقوق شعبنا وقضيته، جنبا الى جنب وتحديد طبيعة عدوه - باعتباره عنصري..

والقرار الدولي هذا، اذن يبدأ تشكيل الوعي والمعرفة لدى الرأي العام العالمي، بشأن الصهيونية المنتشرة والمترامية المنظمات، في اكثر من سبعين دولة في عالمنا هذا.. وبدأت تواجه مشكلات في تبرير ممارساتها العنصرية الاجرامية ضد الشعب الفلسطيني، وواجهت عقبات في عملية تجنيد وسائل صياغة الرأي العام، وافتتح المجال لبداية تحديد اشمل للحركة الصهيونية على الصعيد العالمي.

ففي عام ١٩٧٩، اقرت الجمعية العامة قرارا لا يقل في اهميته عن القرار ٢٣٧٩، وذلك باعتبار الصهيونية شكل من اشكال الهيمنة في العلاقات الدولية.. ومنذ دورتها الاستثنائية عام ١٩٨٢، بدأت الجمعية العامة في تأكيد وتواتر قرار تاريخي لا يقل اهمية عن

منذ تشرين الثاني عام ١٩٨٥، تكشفت الجهود والمحاولات الامريكية - الصهيونية، باتجاه تهيئة الظروف المناسبة، لشطب واستبدال قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٢٣٧٩ (الدورة ٣٠) بتاريخ العاشر من تشرين الثاني عام ١٩٧٥، والذي يقرر "ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري".

ولعل ابرز تلك المحطات التي وضعت فيها خطة شاملة لتنفيذ هذا الهدف، تتمثل في ذلك المؤتمر الحاشد الذي نظمته الحركة الصهيونية في احد قاعات الامم المتحدة ذاتها في تشرين الثاني عام ١٩٨٥، بمناسبة العقد الاول لاتخاذ القرار، حيث قرر ذلك المؤتمر وضع خطة خمسية، تقضي ببلوغ هدف شطب واعدام القرار واستبداله بأخر يعتبر "الصهيونية حركة تحرر الشعب اليهودي"، حتى عام ١٩٩٠..

وفي تناغم كامل مع هذه الانشطة الصهيونية، وبضغط من دوائر اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، اصدر الكونغرس الامريكي قرارا مشتركا في آب عام ١٩٨٥، يندد فيه بالقرار الدولي، ويعتبره شكلا واضحا من اشكال التعصب الاعمي، ويدعو برلمانات جميع الدول الى رفضه، ويلزم الادارة بالعمل على هذا الصعيد وفي نفس الاتجاه.. ولم يتورع المندوب الامريكي في المنظمة الدولية انذاك ان يوصف هذا القرار بأنه "اهانة وكذب ودعارة" (١٩٩)!!..

والجدير بالذكر، ان هذا القرار، كان قرارا تاريخيا واستحقاقا كبيرا فرضه نضال شعبنا وعذباته، وما يدفعه من تضحيات وآلام لا توصف، بفعل وبجبرية الممارسات العنصرية الاضطهادية، التي تنتهجها الصهيونية والمؤسسات والدوائر الاحتلالية ضده.. فبعد مرور اكثر من ثلاثة عقود من سياسة الابادة العنصرية، المتلازمة مع تطبيقات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، والتي هي انعكاس للمكونات والاطروحات الايديولوجية العنصرية الصهيونية، جاء القرار ليبدأ في تحديد الاطار

القرارين سابقى الذكر، باعتبار "إسرائيل" دولة غير محبة للسلام، وتنتكر لميثاق الأمم وقرارات الشرعية الدولية..

كانت هذه القرارات استمرارا لبداية التعريف والتحديد القانوني - الدولي لمصطلح "الصهيونية"، والذي افتتحه واذن به القرار ٣٣٧٩. ولولا التغيير الدرامي الكبير في توازنات منظومة العلاقات الدولية المعاصرة، وانتهاء عصر حقبة "الحرب الباردة" و"ثنائية القطبية" واستفحال أزمات بلدان "العالم الثالث"، لولا كل هذا، لتقدمت الإرادات الدولية ممثلة بدولها المحبة للسلام والعدل بخطوات جديدة استكمالاً لتعريف الصهيونية كشكل إجرامي من أشكال الاستعمار الاستيطاني، وشكل من أشكال الإرهاب الدولي، والتوسع العدواني و... الخ..

ففي ضوء هذا الخلل في التوازنات الدولية، كثفت الولايات المتحدة و"إسرائيل" محاولتهما لإعدام القرار باستبداله بأخر يدثر الصهيونية واستعمارها الاستيطاني وجرائمها تجاه شعبنا بـ "المشروعية الدولية"، على اعتبار أنها "حركة تحرر للشعب اليهودي" (١١٩) ..

ولا تتوانى الإدارتان الأمريكية والصهيونية، بما تملكهما من هيمنة على وسائل صياغة الرأي العام العالمي، وأدوات ترغيب وتهديد للمنظمات الدولية، واشتراط "المساعدات" لعدد من الدول - خاصة بلدان أوروبا الشرقية، وبلدان عدم الانحياز بضم جهودها لشطب واستبدال القرار، بأن تفرض على عديد الدول الموافقة والانصياع لرغبتها هذه.. وهو أمر لا يطل الموقف المبدئي، ولا صحة وصوابية القرار، بقدر ما هو توليف ما بين الجانبين العملي والبراغماتي من عديد هذه الدول.. ولعل ما يلفت الانتباه والاستنكار في الآن ذاته، تصريحات بيرس ديكويلر في منتصف أيار الماضي، والتي صبت في طاحونة المحاولات الأمريكية - الصهيونية، باعتباره القرار "قد شوه بصورة ما معنى الصهيونية" (١١٩)، مضيفاً في الوقت ذاته بأن مهمته كأمين عام لمنظمة الأمم المتحدة "تنفيذ القرارات وليس مناقشتها" (١١٩) ..

يبدو التناقض صارخاً في تصريحات ديكويلر، فهو من جهة يهاجم القرار ويخطئه، ومن جهة أخرى يدعي أن مهمته تتمثل في تنفيذه وليس مناقشته (٩١) .. ولكن الأمر يتعلق في أن ديكويلر ذاته يخضع لضغوط أمريكية - صهيونية قوية وعاتية، ليس أولها الحصار المالي للمنظمة الدولية، ولا تنتهي بشطب أي دور للأمم

المتحدة في المشاريع التسوية الأمريكية الصهيونية المطروحة .. وهكذا وجد ديكويلر نفسه بين شقي رحى الضغوط والابتزازات، والتلويح بفك الحصار وإشراكه في ما يدعى "بمؤتمر السلام"، شرط الانضمام للحقبة الداعية إلى شطب واستبدال القرار.. وعلى ما يبدو أن ديكويلر، قد اختار الطريق الثاني، على أنه كان بإمكانه إنهاء فترة أمانته التي ستنتهي بعد بضعة شهور، بموقف مبدئي وعادل، كونه راعياً وأميناً على الشرعية الدولية، وليس الانصياع إلى الشروط والضغوط الأمريكية - الصهيونية ..

وتصريحات ديكويلر، تخرج عن إطار صلاحياته ومهامه، وتنتهك إطار المهمات المناطة به، وهي في الوقت ذاته صفقة بلا مقابل وتنازل وانصياع للهيمنة الأمريكية التي لا تدخر جهداً للالتفاف حول الشرعية الدولية وامرقتها أيضاً.. وهذه التصريحات تندرج في قائمة طويلة من تصريحات أدليت من قبل العديدين من حلفاء واصدقاء الأمن، الذين ساهموا بفعالية عالية في عملية صياغة وإقرار القرار هذا، فإذا بهم يتراجعون عن مواقفهم، سعياً لمناخ تافهة وغاية في الصغر، لا تعدو كونها تلويح أمريكي - صهيوني لابتزاز مزيد من التنازلات الجديدة..

إن الهدف الرئيسي من المحاولات الأمريكية - الصهيونية هذه، يتمثل في تبرئة الصهيونية المجرمة، ووقف صيرورة تعريفها وتحديد إطارها القانوني - الدولي، وإطلاق العنان لهيمنتها .. ولا تقل أهمية عن ذلك، أن نجاح هذه الجهود في الدورة القادمة للجمعية العامة كما هو مخطط له، يعني سابقة جد خطيرة في العلاقات الدولية، والتي قد تستمر للالتفاف على قرارات الشرعية الدولية الأخرى، بخصوص الحقوق الوطنية الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ..

في ضوء كل ذلك، فأننا ملزمون ببداية تحرك جاد ونشط، على كافة الجبهات وعلى جميع الأصعدة، للتصدي وإفشال هذه المحاولات، وإعاقتها ووضع الدول والشعوب المحبة للعدل والسلام أمام مسؤولياتها الدولية الجسام في هذه المرحلة، وخاصة الدول العربية والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز.. وإذا كان هذا شأن الدبلوماسية - سياسي رسمي، فإن الدبلوماسية الشعبية العريضة، عبر كافة أطرافها ومنابرها، لتعتبر قناة هامة في عملية التصدي هذه، وهو ما يجب أن يكون مهمة كل فلسطيني وعربي وصديق، في أي بقعة من هذا العالم ■

وثيقة

قرار تاريخي للأمم المتحدة

قرار رقم ٢٢٧٩ (دورة ٢٠)

بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥
ان الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٠٤ (د - ١٨) المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وبوجه خاص إلى تأكيدها "أن أي مذهب يقوم على التفرقة العنصرية أو التفرقة العنصرية مذهب خاطئ، علمياً ومشحوب أدبياً وظالماً وخطر اجتماعياً"، وإلى إعرابها عن القلق الشديد إزاء "مظاهر التمييز العنصري التي لا تزال ملحوظة في بعض مناطق العالم، وبعضها مفروض من بعض الحكومات بواسطة تدابير تشريعية أو إدارية أو غيرها".

وإذ تشير، أيضاً، إلى أن الجمعية العامة قد أدانت في قرارها ٣١٥١ زاي (د - ٢٨) المؤرخ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، في جملة أمور، التحالف الأثم بين العنصرية بأفريقيا الجنوبية والصهيونية،

وإذ تحيط علماً بإعلان المكسيك بشأن مساواة المرأة وإسهامها في الانماء والسلام، (١٩٧٥) المعلن من قبل المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة، الذي عقد في مكسيكو في الفترة من ١٩ حزيران (يونيو) إلى ٢ تموز (يوليو) ١٩٧٥، والذي أعلن المبدأ القائل بأن "التعاون والسلام الدوليين يتطلبان تحقيق التحرر والاستقلال القومي، وإزالة الاستعمار والاستعمار الجديد، والاحتلال الأجنبي، والصهيونية، والفصل العنصري (أبارتيد)، والتمييز العنصري بجميع أشكاله، وكذلك الاعتراف بكرامة الشعوب وحقوقها في تقرير المصير".

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالقرار ٧٧ (د - ١٣) الذي اتخذته مجلس رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثانية عشرة المعقودة في كمبالا في الفترة من ٢٨ تموز (يوليو) إلى ١ آب (أغسطس) ١٩٧٥، والذي رأى "أن النظام العنصري الحاكم في فلسطين المحتلة والنظامين العنصرين الحاكمين في زيمبابوي وأفريقيا الجنوبية ترجع إلى أصل استعماري مشترك، وتشكل كياناً كلياً، ولها هيكل عنصري واحد، وتربط ارتباطاً عضوياً في سياساتها الرامية إلى إهدار كرامة الإنسان وحرمة".

وإذ تحيط علماً، أيضاً، بالإعلان السياسي واستراتيجية تدعيم السلم والأمن الدوليين وتدعيم التضامن والمساعدة المتبادلة فيما بين دول عدم الانحياز، اللذين تم اعتمادهما في مؤتمر وزراء خارجية دول عدم

الانحياز المنعقد بليما، في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٧٥، واللذين أدانا الصهيونية بأقصى شدة بوصفها تهديداً للسلم والأمن العالميين وطلبا إلى جميع البلدان مقاومة هذه الأيديولوجية العنصرية الامبريالية. تقرر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري تبنت الجمعية العامة هذا القرار، في جلستها العامة رقم ٢٤٠٠، بـ ٧٢ صوتاً مع القرار مقابل ٣٥ ضده وامتناع ٣٢ كالاتي:

مع القرار: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الأردن، أفغانستان، البانيا، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أوغندا، ايران، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بوروندي، بولندا، تركيا، تشاد، تشيكوسلوفاكيا، تونس، الجزائر، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الديمقراطية الألمانية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية الكاميرون المتحدة، داهومي، الرأس الأخضر، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، سري لانكا، السنغال، السودان، الصومال، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، قبرص، قطر، كمبوديا، كوبا، الكونغو، الكويت، لاوس، لبنان، مالطا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، الهند، هنغاريا، اليمن، اليمن الديمقراطية، يوغسلافيا.

ضد القرار: استراليا، اسرائيل، السلفادور، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، بربادوس، بلجيكا، بنما، البهاماس، جمهورية افريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، الدانمارك، ساحل العاج، موزيلاند، السويد، فرنسا، فنلندا، فيجي، كندا، كوستاريكا، لوكسمبورغ، ليبيريا، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هاييتي، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

امتناع: اثيوبيا، الأرجنتين، إيكوادور، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بوتان، بوتسوانا، يورما، بوليفيا، بيرو، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، توغو، جاميكا، زامبيا، زانير، سنغافورة، سيراليون، شيلي، غابون، غانا، غواتيمالا، فيتزويلا، فولتا العليا، الفلبين، كولومبيا، كينيا، ليزوتو، موريشيوس، نيبال، اليابان، اليونان. ■

الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة

خلال عهد الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤

المجالس المحلية والاقليمية للمستوطنات التي اعطيت لها صلاحيات واسعة بلدية وعسكرية، كما بدأت حكومة الليكود في هذه المرحلة اسلوبا خطيرا آخر تمثل في الاستعمار الاستيطاني داخل المدن العربية، اضافة الى القدس، مثلما حدث في مدينتي الخليل ونابلس في الضفة الغربية.

اما الفصل الرابع "المشاريع الاستيطانية خلال عهد الليكود" فيعرض فيه الكاتب المشاريع التي طرحت في تلك المرحلة وتبنتها او دعمتها حكومة الليكود، وهي خطة دروبلس "الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة ١٩٧٩-١٩٨٣"، والمشروع المتفرع عنها "خطة التطوير للمستعمرات في يهودا والسامرة"، التي تهدف الى تطوير وضع المستوطنات القائمة وتوسيع الاراضي المقامة عليها ودعمها بالمشاريع وربطها بشبكة من الطرق بما يحقق اغراض الامنية والاقتصادية واقامة مناطق صناعية ملاصقة للتجمعات الاستيطانية بغرض تحقيق الاستقرار السكاني والاقتصادي للمستوطنين في المستعمرات.

"خطة تطوير القدس الكبرى لسنة ٢٠١٠" التي اقرت عام ١٩٨٣ تهدف الى ان يصل عدد المستوطنين في القدس الى ٧٥٠ ألف نسمة بعد سبعة اعوام، والى مليون نسمة بحلول عام ٢٠١٠. وفي اطار هذه الخطة طرحت دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية في شباط / فبراير ١٩٨٤ مشروع الاستيطان في منطقة مستوطنة منية بنيامين بالتعاون مع المجلس الاقليمي لمنية بنيامين. والذي سيتم بموجبه توظيف ٣,٥ مليار دولار لينا ١٤ مستوطنة تستوعب ٢٢ ألف مستوطن حتى عام ١٩٨٧، و٢٧ مستوطنة حتى سنة ٢٠١٠ تستوعب ١٩٠ ألف مستوطن.

وخطة توسيع الحي اليهودي في مدينة الخليل التي وضعها الحاخام موشيه لينغر، التي تسعى الى بناء ٥٠٠ وحدة سكنية داخل المدينة.

وفي نهاية القسم الاول خلاصة بعنوان "الاستيطان بين التهويل والتهوين" يقدم فيها الكاتب وجهتي نظر حول واقع الاستعمار الاستيطاني وما استطاع تحقيقه

يقع هذا الكتاب الصادر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية (نيقوسيا) ١٩٨٦، والذي اعده (خالد عايد)... في ٣١٠ صفحات ويشمل على قسمين رئيسيين، اولهما بعنوان "تطور الاستعمار الاستيطاني" ويستعرض السياسات الاسرائيلية ومراحلها المختلفة ضمن اربعة فصول.

الفصل الاول تلخيص لمرحلة زمنية حدودها ١٩٦٧ - ١٩٧٧، وهي فترة حكومة المعراج في اسرائيل، التي مهدت ووضعت اسس سياسة الاستعمار الاستيطاني للاراضي العربية المحتلة عبر التغيير في قوانين الاراضي من خلال الاوامر العسكرية، وعمليات الاستيلاء على الارض والمشاريع التي طرحتها او تبنتها حكومة المعراج، مثل مشروع اللون ومشروع غاليلي ومشروع فوخمان، الذي تبناه شارون فيما بعد. وتم في هذه المرحلة انشاء ١٢ حيا سكنيا في مدينة القدس وضواحيها، و٢٢ مستوطنة في الضفة الغربية، و٥ مستوطنات في قطاع غزة، و٢٦ مستوطنة في الهضبة السورية المحتلة.

وفي الفصل الثاني عرض شامل للسياسات التي انتهجتها حكومة الليكود في سبيل تمكينها من الاستيلاء على الاراضي العربية المحتلة عن طريق الاوامر العسكرية، والمصادرة، وعمليات "الشراء".

ويوضح الفصل الثالث "خصائص الاستعمار الاستيطاني خلال عهد الليكود"، وافتتاح ويروز الدوافع والاهداف الحقيقية لسياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. حيث تم في عهد الليكود اعطاء الشرعية للمستعمرات التي انشأتها الحركات الاستيطانية الصهيونية "غير الرسمية". وفي هذا الفصل استعراض مفصل لدور رأس المال الخاص والشركات التي تطور دورها في هذه المرحلة لتصبح طرفا اساسيا في مشاريع بناء المستوطنات وشراء الاراضي. كما انتقل المشروع الصهيوني خطوات الى الامام باعتماده اقامة المدن والمراكز الاستيطانية الكبيرة، وتطوير تشكيل

حتى الآن : الاولى تعتبر ان السياسات الصهيونية استطاعت ان تخلق واقعا جديدا وحقائق دائمة ومتطورة باتجاه تهويد المناطق العربية المحتلة، والثانية ترى ان هناك تضخيما لما تحقق فعلا ولما يمكن ان يتحقق في المستقبل. وكلتاهما تستندان الى عدد من المعطيات والبراميين. ويخلص الكاتب الى نتيجة مفادها: انه بغض النظر عن الجدل القائم بين اصحاب التهويل ودعاة التهوين فان بقاء الاحتلال يعني استمرار سياسات الاستعمار الاستيطاني للاراضي العربية المحتلة واستمرار تعاضل مخاطرها. وفي مقابل ذلك يقف صعود الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة كلبنة اساسية في مشروع المواجهة والتحرير العربي، وضرورات تعزيز امكانيات هذا الصمود وتصعيد المواجهة والكفاح المسلح ضد الاحتلال.

اما القسم الثاني من الكتاب " دليل المستوطنات الصهيونية" فهو عرض للمستوطنات التي تم انشاؤها او هي قيد الانشاء للمستوطنات، وللمعلومات المتوافرة عنها من حيث الاسم والموقع والنوع، وتاريخ اتخاذ قرار بنائها، وقرار اقامتها الفعلي، ووضعها الحالي، وعدد الوحدات السكنية وعدد المستوطنين، والمرافق الاقتصادية.

ويحتوي الفصل الاول " مستوطنات الضفة الغربية"، على عرض لمائة وعشرين مستوطنة والثاني " مستعمرات قطاع غزة" ١٢ مستوطنة، وفي الثالث ١٢ مستوطنة هي مستوطنات الجولان التي تمت اقامتها في عهد الليكود. وفي نهاية الكتاب عدد من الملاحق تتعلق بقرارات الامم المتحدة والحكومة الاسرائيلية وبرامجها الاستيطانية، و٦ خرائط توضيحية للمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة، اضافة الى ٨ جداول احصائية تضمنها القسم الاول من الكتاب.

هذا عرض لما حواه هذا الكتاب القيم من معلومات حول سياسات وخطط الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة، والذي لا شك انه تطلب جهودا كبيرة في متابعة مشاريع عمليات الاستيطان الاستعماري وجمع المعلومات حولها وتدقيقها وتحليلها. وتتضح اهمية هذه الجهود بمعرفة الصعوبات العديدة التي تواجه هذه العملية بحكم طبيعة الموضوع، وما تفرضه السلطات الاسرائيلية من سرية وتعقيم على مخططاتها التوسعية لاسباب امنية وسياسية واعلامية، اضافة الى التضارب في المعلومات المتوافرة، الذي يعكسه وجود اسباب تدفع بمصادر المعلومات الى

تضخيمها احيانا او التقليل من شأنها احيانا اخرى. وعلى الرغم من تلك الصعوبات وغيرها، والتي اشار اليها الكاتب في مقدمته، فان ضرورات علمية وسياسية ومستقبلية تفرض علينا وضع عدد من الملاحظات :

١- لا بد من الاشارة الى وجود نقص ملحوظ في المعلومات حول السياسات والممارسات الاسرائيلية التوسعية في قطاع غزة والضفة الجولان، وهو ما لم ينفذ المؤلف عند عرضه للمشكلات التي واجهته في جمع المعلومات، لعدم توافرها بالنسبة الى هذه المناطق مقارنة بالضفة الغربية المحتلة، التي كانت الهدف الرئيسي لسياسة الاستيطان الصهيوني، الامر الذي اظهر نوعا من عدم التوازن بالنسبة الى شمولية بناء البحث ومعلوماته، والى ما يمكن ان يستخلص من نتائج وتوقعات.

٢- باستثناء اشارة عابرة، خلا الكتاب من التعرض للقرارات الاسرائيلية الخاصة بضم الاراضي العربية المحتلة - قرار ضم القدس ١٩٨٠/٧/٣٠ وقرار ضم الجولان ١٩٨١/١٢/١٤ - تعرضا يتناسب مع اهميتها وخطورتها كجزء من السياسة الصهيونية التوسعية وهدف تسعى الى تحقيق، ومع ما تتطلبه مهمة فضح المخططات الصهيونية ووضع متطلبات مواجهتها الفلسطينية والعربية.

٣- على الرغم من المخططات الرئيسية للمستوطنات الصهيونية هي السياسات والمشاريع الاسرائيلية الحكومية، وهي ما اعتمد هذا البحث في منهجيت ومضمونه، الا ان ذلك لا ينبغي ولا يعوز اهمية دراسة واقع وبرامج القوى والهيئات الصهيونية "غير الحكومية" التي تساهم في تنفيذ تلك السياسات وتمارس بشكل نشيط سياسة الاستيطان الاستعماري، كحركة "غوشايمونيم" التي كان لها الدور الاساسي في شمول عملية الاستيطان كامل الضفة الغربية بعد ان تجاوزت حد المخططات التي وضعت في عهد المعراج، وقامت ببناء عدد من المستوطنات في مناطق "الكثافة السكانية الفلسطينية" التي كانت مستثناة في تلك الفترة، وقد اخذ دور هذه القوى يتسع ويتعاظم في مرحلة الحكومة الليكودية.

بقي ان نؤكد على اهمية هذه الاضافة القيمة والموثقة - خاصة من مصادرها الاسرائيلية - للمكتبة الفلسطينية والعربية، وما تمثله من ضرورة علمية ومعلوماتية لبرنامج الصمود والمواجهة الفلسطيني والعربي، حيث سياسات الاستعمار الاستيطاني هي التجسيد العلمي لحظر التحدي الصهيوني على الوطن والامة.. وستابع لاحقا الاستيطان في الوضع الراهن من سنة ١٩٨٤ حتى الان.

المحتلة على ان تنتهي هذه المفاوضات خلال ستة واحدة. وبعد مرور ثلاث سنوات على تطبيق الحكم الذاتي واثبات اهلية الفلسطينيين للتعايش تحت هيمنة وسيطرة العصر الصهيوني تبدأ مفاوضات حول التسوية الدائمة. وفي هذه المرحلة تقترح امريكا ان ينضم الى المفاوضات ممثل عن سكان شرقي القدس.

ونحن في حركة فتح، تؤكد منذ انطلاقة ثورتنا المسلحة ان فلسطين كلها ارض مقدسة، وان القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الصراع في الشرق الاوسط، وان يافا وحيفا والرملة وغزة ونابلس والناصرة ودورا والطيبة ويازور والسافرية ويطا وبيتونيا وكفرمالك وكفر الديك وكل قرى وبلديات ومدن فلسطين من رأس الناقورة حتى رفح.. ومن النهر الى البحر.. هي مقدمة وعزيزة على كل فلسطيني وكل فتحي في ارض الآباء والاجداد. واذا كنا في السياسة والنضال ندرك اهمية الاولويات والرموز، فاننا نعود لنؤكد ان قضية فلسطين هي جوهر القضية الفلسطينية القدس عاصمة دولة فلسطين هي جوهر القضية الفلسطينية وهي لذلك جوهر السلام ومفتاح السلام. وكل محاولة راهنة او آتية تحاول انتقاص حق شعبنا الفلسطيني بمسلميه ومسيحييه من الاقصى والقيامة والصخرة والمهد هي محاولات بائسة بانسة لن تعمر طويلا حتى ولو قامت بحمايتها كل اساطيل وجيوش وطاقرات وعملاء حفر الباطن. ولهذا فنحن في فتح لا ندير ظهرنا للثوابت التي اقرتها مؤسسات الحركة في المؤتمر العام او المجلس الثوري او اللجنة المركزية كما اننا نتمسك بالثوابت التي اقرتها مؤسسات ثورتنا ومنظمتنا الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني اينما كان وحيثما حل. هذه الثوابت والامس توفر علينا الكثير من الضياع والتوهان حول تشكيل الوفد الى مؤتمر السلام.. ومن يمثل من؟ فالمنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد. والوفد لا يشكله احد غير المنظمة! وهذا ابط حقوق التمثيل واذا كانوا لا يعترفون بالمنظمة ممثلا وحيدا فلماذا كل هذا اللهاث خلفها؟ يريدون منها ان توافق على ما يريدونه وليس ما نريده، وعلى ما يخدم مصلحة العصر الصهيوني لا على ما يفتح ابواب النور امام عصر السلام الفلسطيني. ومن هنا، فان الوفد الذي تشكله المنظمة - سواء اقرت وتمسكت به ان يكون وفدا مستقلا، او اقرت في مؤسساتها الشرعية وليس عبر تصريحات، افراد يعبرون عن اجتهادات خاصة او مصالح استرضائية او تراجعيه امام

والبطولات الجديدة تكس وتعيد الى الذاكرة تجارب الماضي. ولكن الحملة الشرسة ضد المنظمة الان هي اكثر من اي وقت مضى وهذا ليس ناتجا عن الاسباب الذاتية للمنظمة، وانما عن طبيعة الحملة الموضوعية التي تتطلبها المؤامرة الجديدة لشطب المنظمة بعد ان ازدادت الاصوات المتناغمة مع اصوات الصهاينة منذ جريمة حفر الباطن. يقول الصهيوني "مارتن انديك" مدير عام معهد واشنطن للشرق الاوسط في دعوة لاغواء شامير على الاقدام لعقد الصفقة الكبرى: "يستطيع شامير ان يرسم شكل الوفد الفلسطيني، فقبل ازمة الخليج انهارت حكومت ازاء اقتراح بيكر باشتراك شخص مع واحد من سكان القدس الشرقية في الوفد الفلسطيني الذي سيتفاوض مع اسرائيل. في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة منهكة ايضا في حوار مع م.ت.ف. والتي كان يمكن لها ان تأخذ دورا غير مباشر في المفاوضات، ولكن بسبب "ارهاب" م.ت.ف. وقرارها المصيري بالانحياز الى صدام حسين فقد تم تطبيق حوار امريكا مع منظمة التحرير الفلسطينية، كما ان الدول العربية اسقطت مطالبتها بمشاركة المنظمة". وعلى الرغم من كل هذه الاغراءات والتسهيلات والمكافآت التي تقدم للمعتدي الصهيوني، فان شامير لا يزال يتركها ويصر على ان يضمن بشكل مباشر موضوع التمثيل الفلسطيني لصالح مخططاته، وهو بهذا يريد تأكيد احد الخيارين: اولهما ان يضمن وفدا فلسطينيا يوافق على ضم الاراضي المحتلة كنتيجة نهائية للمفاوضات حيث يشترط في الوفد موافقة على التعايش مع "اسرائيل" وعدم مطالبته بالدولة الفلسطينية وبهذا يقوم بضربة اجهاضية لاي مطالبة مستقبلية من الفلسطينيين بحق تقرير المصير.

وحيث انه من الصعب على شامير ان يجد مفاوضين فلسطينيين بهذه المواصفات، فانه يستطيع ان يقول ان الفلسطينيين هم سبب تعطيل مسيرة السلام وليس نحن. وهذا يجعله يحقق خياره الثاني الذي هو الاساسي بابقاء الامور كما هي وفرض حالة الامر الواقع التي تضمن له المزيد من سرقة الارض واستقدام المهجرين اليهود. ويحاول شامير باصراره على استبعاد اي ممثل عن مدينة القدس في الوفد الفلسطيني، والتأكيد على ان صفة الارض المحتلة التي تطلقها قرارات الامم المتحدة لا تنطبق على القدس على الرغم من استخدام الصهاينة لصيغ مجادلات وتصريحات كثيرة تؤكد ان كل الارض الفلسطينية هي "ارض اسرائيل"، الا ان القدس واعلانها العاصمة

الابدية "لاسرائيل" بعد اقرار الكنيسة الصهيوني على ضمها يؤكد معنى اهمية القدس. لقد جاء في خطاب شامير صباح يوم ١٩٩١/٧/٣١ امام اتحاد ابناء عقيقا في القدس قوله: (نحن نشعر ونحس بسيطرة الشعب اليهودي على ارض اسرائيل بجميع اقاليمها ومناطقها، من الجولان شمالا حتى ايلات جنوبا ويهودا والسامرة وقطاع غزة، ومن نهر الاردن شرقا حتى البحر غربا. وهنا في العاصمة نشعر باننا احرار واصحاب الملكية الوحيدة والقانونية لارض وطننا الابدية ارض الآباء والاجداد).

هذا هو موقف عدونا الواضح والمحدد راعنا وفي ظل ميزان القوى الذي يسود منطقنا والعالم بعد جريمة حفر الباطن. وحيث اننا وانطلاقا من كوننا حركة وطنية مستقلة نؤمن ايماننا قاطعا ان موازين القوى المعادية لنا ولوجودنا لا تحقق لنا سلاما عادلا او شاملا، وانما استسلاما ذليلا مهينا.

ونحن لا نرفض الامتسلام، نرفض ايضا الانتحار المجاني ولذلك فان تعاملنا مع الواقع الراهن يجب ان يتجاوز الدوغمانية التي تكرر والميوعة التي تستلم. وان الصلابة المبدئية والمرونة التكتيكية هي ملاقتنا الاساسي في الاستمرار في المواجهة والعمل لخلق ميزان قوى جديد على مستوى امتنا العربية وقوى المواجهة في العالم. ان النظرة الاستاتيكية للامور السياسية والعسكرية هي احد دوافع وذرائع المستسلمين. واما الذين يؤمنون ان الحركة والديناميكية هي اساس الكون، فهم واشقون ان التغيير الذي يستطيع الانسان المناضل المثابر ان يحققه في محيطه يعطي مردودا ايجابيا مع الزمن على المدى الارحب والاسرع.

وعليه، فنحن في فتح مطالبون بترسيخ قوة بيتنا الفتحي وحركتنا المجربة العملاقة باتجاه تعميق وترسيخ وحدتنا الوطنية والتي هي سلاحنا الفعال في مواجهة كل محاولات التآمر لشرح الموقف الفلسطيني الوطني والثوري. وعلينا التمسك بالعمل المشترك المبرمج في الساحة العربية والاسلامية مع القوى المؤمنة بعروبة فلسطين وعروبة وقدسيتها القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين المستقلة. ان القدس التي يحاول الصهاينة شطبها من قاموس عالمنا الاسلامي والعربي، تقبل منارة تهدي المؤمنين الى طريق النضال لتحريرها، وتحرير فلسطين وارض السلام، فالقدس مدينة الله، مدينة السلام، مستظل هي مفتاح السلام، الى ان يتحقق السلام بعونه تعالى. وانها لثورة حتى النصر

لا حاجة بنا للبيانات والبلاغة !!

في آخر رسالة بعث بها المناضلون الفلسطينيون المعتقلون في سجون الاحتلال الصهيوني، تقول الرسالة: " ان الوقوف الى جانب الامرى الفلسطينيين الذين يتجاوز عددهم الستة عشر ألفا، ليس بالمهمة السهلة، كما انه ليس بالمهمة المستحيلة، وان ما نتوقعه منكم، خطوات محسوبة بدقة، ومدروسة بعناية، بعيدا عن الانفعال العاطفي الزائد، والاكتفاء بمجرد بيانات تفيض بالبلاغة والحماس!!" وتضيف الرسالة: وان هذه المهمة لا تقل قداستها وجلالها عن قدسية الاستشهاد وجلاله في سبيل الوطن.. ولئن يسجل التاريخ، ان الفلسطينيين قد هانت عليهم انفسهم، او فرطوا في حقوقهم الطبيعية.. بل سنكتب بدمنا صفحة مشرقة وناصعة في سجل الخالدين من بني البشر".

وأمام "نداء الضمير" الذي وصلنا مضرجا بدماء المعذبين من اطفال ونساء وشباب فلسطين والانتفاضة تساءل .. ماذا يمكننا ان نفعل ، نحن الذين ننعم بقسط من الحرية والارادة والقدرة، وامكانيات الحركة ١٩ وما هي الخطوات المحسوبة والمدروسة، من اجل تكشف عملية الدفاع عن اسرارنا ومناضلينا الابطال، وهم قد اجبروا العدو، برغم قيدهم على التراجع امام صمودهم، والاستجابة الجزئية لمطالب اضراهم الاخير، بتحسين شروط اعتقالهم في السجون والمعتقلات الجماعية المنتشرة في كافة انحاء فلسطين ١٩.

.. وماذا يمكننا ان نفعل من اجل هذا الجيش الاحتياطي من الثوار الشامخين، من مبادرات تساعد على التخفيف من آلامهم ومعاناتهم، ومن عذابات اسرهم وذويهم من شعب الانتفاضة، وفي نفس الوقت تسرع في عملية تحريرهم وفك اسرهم الذي طال امده.

ان "نداء الضمير" الذي تضمن عرضا تفصيليا لظروف السجن وقهر السجن وقسوته وهمجيت، قد اعفانا من عناء التفكير، في الخطوات الواجب اتخاذها ، وقدم عددا من

الاقتراحات الاولوية، علنا نضعها في جدول اعمال انشطتنا واتصالاتنا وعلاقاتنا على كافة الصعد، وفي كافة الميادين، خدمة لهذا الهدف الانساني النبيل ، وانطلاقا من كونه واجبا وطنيا مقدسا، ومهمة ضرورة عاجلة.. واذا كانت تقارير الادانة التي شترتها هذا الاسبوع منظمة العفو الدولية "الامنستي" وعلى نطاق واسع، حول واقع السجون الصهيونية ، واوضاع المعتقلين الفلسطينيين المأساوية ، قد اثارت ردود فعل عنيفة في اوساط المؤسسة العسكرية الصهيونية، وفي اوساط الرأي العام الاسرائيلي والعالمي، فان استمرار اعمال الادانة والاستنكار وتجنيد اوسع لقطاعات الرأي العام العربي والعالمي، والمنظمات الحقوقية والانسانية والتقابلية ، والقيام بحملات ضغط متواصلة في هذه المجالات ، من اجل السعي الجدي للانفراج عنهم، هو اقل ما يمكن ان تقدمه من جهد تضالي وانساني لهذه الكوكبة من المناضلين.

ان عملية اعلامية مستمرة ومبرمجة على كافة الاصعدة محليا وعربيا ودوليا، لشرح الحقوق التي توفرها وتضمنها الاعراف والمواثيق الدولية، لحماية حقوق الاسير، وفضح انتهاكات وممارسات العدو الاجرامية، سوف يساعد في تشكيل رأي عام ضاغط لوقف هذه الجرائم التي ترتكب بتعليمات واشراف السلطات الحاكمة، وهو ما اكدته تقارير ووثائق "الامنستي" والامم المتحدة وغيرها من المنظمات الانسانية.

والتزاما من نشرة "فتح" بهذه المطالب التضالية والانسانية العادلة لابطالنا المعتقلين ونداء الضمير، فاننا نجد لزاما علينا بان نجدد دعوتهم العاجلة والملمحة ، من اجل عقد مؤتمر الحقوقيين من كافة اقطار العالم، تشارك فيه الهيئات والمؤسسات الحقوقية والدولية من اجل مناقشة ومتابعة الجوانب الحقوقية والقانونية حول ما يتعرض له الاسير الفلسطيني من قمع واضطهاد، وظلم وحشي وكذلك الدعوة الى محاكمة الجلادين الصهاينة، كمجرمي حرب او مرتكبي جرائم جماعية ضد الانسانية.

وبانتظار مبادرة ذوي الضمائر الحية ، واستجابتهم لنداء الضمير.. نداء حق الحياة الذي كفلته الشرائع السماوية، وقوانين ونظم ومعاهدات الامم المتحدة وتراث القيم الانسانية، فان ابناء شعبنا ومؤسساته الوطنية داخل الاراضي المحتلة، وداخل السجون، سوف يواصلون مبادراتهم في الدفاع عن حقهم في مقاومة الاحتلال ، وانتزاع الحرية والنصر. ■